



# الجمهورية العربية الفلسطينية وزارة المالية

الرقم : ٤٩١  
التاريخ :  
الموافق : ٢٠١٨/١٢/٣

## قرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية رقم (٩١) لسنة 2018م

### بشأن

### متطلبات الرقابة الداخلية وأسس اعتماد نظم الحسابات الآلية للأغراض الضريبية

#### نائب رئيس الوزراء وزير المالية :

- بعد الاطلاع على القانون رقم (17) لسنة 2010 م بشأن ضرائب الدخل ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2001 م بشأن الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته ولائحته التنفيذية .
- ولما فيه التحقق من مصداقية أدلة الإثبات في ظل البيئة الإلكترونية بما ينسجم مع القوانين النافذة والمعايير الدولية للمراجعة .
- وتعزيزاً لزيادة درجة الثقة في صحة بيانات نظم الحسابات الآلية من خلال التأكد من سلامة تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية .
- وبناءً على عرض رئيس مصلحة الضرائب بالمنكرة رقم (599م.ر) وتاريخ 2 / 12 / 2018م .

### ق ر ر

#### مادة (1) :

على جميع المنشآت والشركات المتخصصة بإعداد وتصميم برامج وتطبيقات الحسابات الآلية في معالجة البيانات المالية الالتزام بما يلي :

1. يجب أن يعتمد برنامج الحسابات الآلية بصورة أساسية على نظام القيد المزدوج ويتفق مع معايير المحاسبة الدولية والقوانين الضريبية النافذة .
2. أن تكون هي الجهة الوحيدة المسئولة عن إدارة قواعد البيانات وأن يتم تقديم شهادة بذلك لمصلحة الضرائب وفق النموذج ( المرفق ) خلال ثلاثين يوماً من تسليم النظام للعميل .
3. فتح قاعدة البيانات بناءً على طلب مصلحة الضرائب .
4. تزويد مصلحة الضرائب بنسخة من توثيق البرنامج وقاعدة البيانات بالإضافة إلى ( دليل المستخدم ) باللغة العربية خلال ثلاثين يوماً من إعداد النظام .



مكتب الوزير  
مودة طبق المرفق  
٢٠١٨  
١٢/٣



الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ٢٠١٨/٨/٢٠

مادة (2) :

على جميع المنشآت وسائر المكلفين والمسجلين الذين يستخدمون برامج وتطبيقات الحسابات الآلية في معالجة البيانات المالية الالتزام بما يلي :

1. الاحتفاظ بأصول المستندات والفواتير والوثائق المعززة للعمليات المالية لمدة لا تقل عن خمس سنوات وفقاً لقانون ضرائب الدخل النافذ وكذا الاحتفاظ بالبيانات والملفات والأقراص المستخدمة في النظام المحاسبي الآلي للمدة القانونية لحفظ الدفاتر والسجلات .
2. الاحتفاظ بتقارير الإغلاق اليومية .
3. استخراج نسخ احتياطية من البيانات كل أسبوع والاحتفاظ بها على وحدات تخزين خارجية .
4. لأغراض استرجاع النسخ الاحتياطية للبيانات يجب مراعاة الآتي :
  - الحصول على موافقة خطية مسبقة من مصلحة الضرائب .
  - يتم الاسترجاع من قبل الجهة المعدة للنظام .
  - الاحتفاظ بسجل خاص لتوثيق عمليات الاسترجاع .
5. عدم إجراء أي تعديل على النظام أو البرنامج المستخدم سواءً من الموظفين العاملين لدى المكلف أو من أي جهة أخرى أياً كانت إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من مصلحة الضرائب وأن يتم تقديم تعهد بذلك وفق النموذج ( المرفق ) خلال ثلاثين يوماً من بدء استخدام النظام الآلي .
6. تمكين موظفي مصلحة الضرائب المكلفين رسمياً من الاطلاع على النظام الآلي لتقييمه واستخراج التقارير اللازمة للتأكد من سلامة مخرجات النظام ومطابقته لمتطلبات وضوابط الرقابة الداخلية وأسس اعتماد الأنظمة المحاسبية الآلية الواردة في هذا القرار خلال أوقات الدوام الرسمي للمنشأة .
7. في حالة كانت الجهة المعدة للنظام هي المكلف نفسه فتلتزم بتقديم الشهادة المنصوص عليها في المادة (1) من هذا القرار إضافة للتعهد بعدم تعديل النظام الواردة بالفقرة (5) من هذه المادة خلال المواعيد المحددة .

مادة (3) :

بالنسبة للمنشآت وسائر المكلفين والمسجلين الذين يستخدمون برامج وتطبيقات خارجية للحسابات الآلية يتوجب عليهم موافاة مصلحة الضرائب بنسخة من دليل المستخدم ودليل التشغيل باللغة العربية خلال ثلاثين يوماً من سريان هذا القرار .



الرقم : ٤٩١

التاريخ :

الموافق : ٢٠١٨/١٢/٣

مادة (4) :

مع الأخذ في الاعتبار أحكام الفقرة ( 1 ) من المادة " 1 " من هذا القرار يعد النظام المحاسبي الآلي أصولياً ومقبولاً للأغراض الضريبية إذا توفرت فيه المتطلبات والضوابط الآتية :  
أولاً : متطلبات الرقابة الداخلية الخاصة ببيئة النظام :-

يجب أن توفر هذه المتطلبات الحد الأدنى من الضوابط التي تضمن الرقابة العامة على بيئة نظام الحسابات الآلية وإجراءات التطوير والحفظ والتشغيل بما يضمن التنفيذ بصورة صحيحة وتمثل تلك الضوابط بالآتي :-

1. الفصل بين المسؤوليات :

ينبغي أن تلبى عملية الفصل ما يلي :-

- أ- عدم الجمع بين المهام والوظائف المرتبطة بنظم الحاسبات الالكترونية لمنع التلاعب والتأثير على صحة المعالجة الالكترونية فلا يجوز أن يكون ذات الشخص مسؤولاً عن تحليل النظم أو القيام بأعمال البرمجة ومختصاً بقواعد البيانات في ذات الوقت .
- ب- الفصل بين المسؤولين عن العمليات المحاسبية والمالية حتى لا يؤدي ذلك إلى التلاعب والتأثير على صحة وسلامة البيانات ، وعلى سبيل المثال لا يجوز قيام نفس الموظف بعمليات استلام النقدية وتسليم البضاعة وإصدار فواتير المبيعات .
- ت- عدم تخويل إدارة النظام الآلي بأي عملية تتعلق بنشاط المنشأة ويجب أن يقتصر عملها على الإجراءات المتعلقة بتشغيل النظام فقط .

2. التوثيق المستندي للبرنامج : ويشمل ذلك ما يلي :-

- أ- توثيق الإجراءات ( الخطة الرئيسية للنظام ) مثل العمليات التي يؤديها النظام بشكل عام ومعايير تحليل النظم واعداد البرامج وإجراء الاختبارات ومعايير تشغيل الحاسب الآلي ومعايير الأمن .
- ب- توثيق النظام ( دليل المستخدم ) والذي يصف نظام التشغيل وخرائط تدفق البيانات ووصف المدخلات والمخرجات ورسائل الأخطاء وقوائم الرقابة وإجراءات تصحيح الأخطاء وغيرها من الوثائق الهامة للمراجعين ومستخدمي النظام ومحلي النظم .
- ت- توثيق البرامج ( دليل تشغيل البرنامج ) والذي يصف الغرض من البرنامج ويشتمل على قوائم البرنامج وإجراءات الرقابة وشكل المدخلات والمخرجات وتعليمات التشغيل .
- ث- الإفصاح : يجب على المدير المسؤول والمنشأة المستخدمة للنظام الآلي الإفصاح عن أي تغييرات أو تحديثات موثقة تتعلق بالبرامج .





الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ٢٠١٨/٤/٣

### 3. الرقابة على الأصول الآلية :

ويتمثل ذلك في ضمان حماية معدات الحاسب الآلي والبرامج والتطبيقات وقواعد البيانات من التلف والتخريب المتعمد وكما يلي :

- أ- الحماية المادية لوحدات تخزين البيانات كالسيرفر والوسائط .
- ب- الصيانة الوقائية والدورية لأجهزة النظام الآلي والتحقق من عملها بكفاءة .
- ت- النسخ الاحتياطية للبيانات دورياً وتأمينها في أماكن محددة داخل المنشأة وخارجها .

### 4. تأمين الدخول على البرامج :

يجب أن يوفر هذا المتطلب الرقابة لمنع الدخول بصورة مادية أو الكترونية إلى أجهزة الحاسب الآلي والشبكات بطريقة غير شرعية ويشمل ذلك الآتي :

- أ- الحماية من الدخول غير المصرح به لأجهزة الحاسب الآلي ، وذلك عن طريق وضع مجموعة من السياسات والإجراءات الرقابية التي تحد من إمكانية الوصول إلى الأجهزة لغير المصرح لهم رسمياً .
- ب- منع الدخول غير المصرح به لقواعد البيانات عبر منح كل مستخدم كود وكلمة مرور خاصة به .
- ت- وضع جدول صلاحيات المستخدمين ضمن البرنامج بحيث يبين صلاحيات كل مستخدم من عملية الدخول على المكونات المختلفة للأنظمة وإمكانية التعديل والوصول إلى التقارير المالية .

### ثانياً : متطلبات الرقابة الخاصة بالتطبيقات :-

تمثل الضوابط الآتية الحد الأدنى من إجراءات الرقابة على سلامة عمليات التسجيل ومعالجة البيانات ومصادقتها وإعداد التقارير:-

1. الرقابة على المدخلات :- يجب توفر درجة تأكد معقولة من صحة إدخال البيانات وسلامة تشغيلها وعدم فقدانها أو الإضافة إليها أو الحذف منها أو التعديل بطريقة غير مشروعة في البيانات ويشمل ذلك الآتي :

أ- قائمة بالأخطاء :

بحيث يكون البرنامج قادراً على انشاء قائمة بالأخطاء التي حدثت أثناء الإدخال على النظام وذلك لتابعها وتصحيحها ومعرفة أسبابها .





# الجمهورية اليمنية وزارة المالية

الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ٢٥/١٢/١٤٣٤

## ب- تحديد نوعية المدخلات :

بحيث لا يسمح البرنامج بإدخال حرف ما في حقل مخصص للأرقام والعكس وذلك بهدف تقليل أخطاء الإدخال .

## ت- إجماليات المدخلات :

بحيث يظهر البرنامج إجماليات القيم المدخلة .

## ث- الإجمالي العشوائي :

وهو رقم ليس له معنى ولكنه طريقة للرقابة على المدخلات ويؤكد إكمال البيانات .

هـ - وجود نموذج لشكل البيانات المطلوب إدخالها متوافقة مع نوع الحقل مثل الحقل الخاص بالتاريخ أو رقم التليفون .

و- وجود مسلسل منتظم لا يوجد به تكرار أو إسقاط للأرقام مثل أرقام فواتير البيع .

ز- وجود تمييز بالإشارة لكل حقل للأرقام الموجبة والسالبة مثل : أن يكون حقل الحركة الدائنة بالسالب وحقل الحركة المدينة بالموجب ويجب ألا يقبل البرنامج إدخال عكس الإشارة المبرمجة بالحقل .

ح- حماية الملفات الرئيسية بقواعد البيانات بحيث يكون هناك رقابة صارمة عليها وان يكون التعديل أو الإضافة أو التحديث تحت إشراف مسؤول متخصص وذلك لتأثيرها على جميع ملفات النظام مثل ملف تعريف أكواد ( العملاء -الموردين- الضريبة - الأصناف - المخازن.....الخ ) .

## 2. الرقابة على تشغيل وترحيل البيانات :

يجب التحقق من معالجة كافة العمليات التي تم التصريح بها وعدم معالجة أي عمليات غير مصرح بها ويشمل ذلك البنود التالية :

١- مراجعة الترحيل والتحقق من اكتمالها وان البيانات التي تم ادخالها هي البيانات التي تم ترحيلها .

التحقق من تساوي الإجماليات الفرعية مع الإجمالي العام مثل وجوب تساوي الحسابات الفرعية لحسابات العملاء مع مجموع حساب العملاء .





الرقم: ٤٩١  
التاريخ:  
الموافق: ٢٠١٨/١٢/٣

ت- أتران القيد المحاسبي : بحيث يتم التحقق عند الترحيل من أن مجموع الجانب المدين يساوي مجموع الجانب الدائن لكل قيد يومية يتم إدخاله لتحقيق إتران القيد المحاسبي .

ث- يجب أن يتضمن البرنامج خاصية عدم الترحيل في حالة وجود أخطاء أو عدم اكتمال الملف أو عدم تطابق بعض البيانات مع ملفات الأكواد الرئيسية .

ج- إظهار البرامج رسالة بأن عملية الترحيل اكتملت بنجاح للتأكد من اكتمال البيانات .

ح- الربط بين قواعد البيانات عن طريق الربط بين شاشة البرنامج مع الملفات الرئيسية مثل ربط رقم أو كود المورد بفاتورة الشراء مع ملف الموردين وإظهار اسم المورد .

### 3. الرقابة على المخرجات:

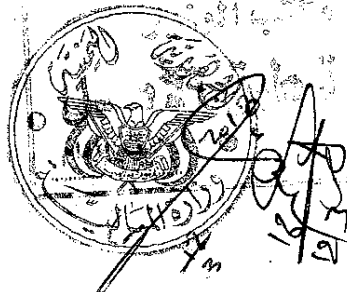
يجب التأكد من دقة المخرجات من عمليات تشغيل ومعالجة البيانات وان مخرجات النظام المحاسبي كاملة ودقيقة ويتم توزيعها على المستخدمين الملائمين ويتضمن ذلك الآتي :

أ- توجيه تقارير المخرجات الى المسؤولين الذين لهم الصلاحية لاستخدام هذه التقارير بالمنشأة .

ب- وجود ملخص لبيانات كل تقرير وأسم المسئول عنه بحيث تتضمن آخر صفحة بالتقرير تاريخ الطباعة واسم المسئول ورقم التقرير وان يعبر أسم التقرير عن محتواه .

ت- مرونة التقارير:

من حيث تعددها وأمكانية إنشاء تقارير مختلفة لخدمة اغراض المستخدمين المختلفين كما يجب ان تتضمن التقارير إمكانية التصدير في شكل بيانات مقروءة في شكل قواعد بيانات لأغراض التحليل مثل صيغة ( ACCESS - EXCEL ) . PDF (إخ) .



22-16



# الجمهورية اليمنية وزارة المالية

الرقم: ٤١ ع

التاريخ:

الموافق: ١٨/١٢/٢٠٢٢

ثالثاً:- متطلبات الرقابة على التطبيقات المالية والضوابط الضريبية :  
يجب التأكد بدرجة معقولة من سلامة عمليات التسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير  
ويتضمن البرنامج المستخدم في الحسابات الآلية التطبيقات الآتية :

- الحسابات العامة
  - المبيعات
  - المشتريات
  - المخازن
  - إدارة الأصول .
  - تطبيقات أخرى على النظام الآلي المستخدم مثل برنامج (الأجور) إدارة النقدية ( وغيرها ) على ان تكون مترابطة مع الدورة المحاسبية الآلية .
- وتمثل الضوابط التالية الحد الأدنى من بنود الرقابة على البرنامج المستخدم في الحسابات الآلية :
١. ضوابط عامة : ينبغي توفرها في نظام الحسابات الآلية :
- أ- بيانات واجهة البرنامج : ويجب أن يشمل ذلك مايلي :

- أن يكون كود المنشأة واسمها ظاهر .
- أن تظهر كل المنشآت التي تم فتح قواعد بياناتها على التطبيق متضمناً النسخة التجريبية إن وجدت .
- أن تظهر بوضوح النسخة التجريبية تحت مسمى ( نسخة تجريبية ) وليس بأسم المنشأة .
- أن يظهر على التطبيق اسم البرنامج ، رقم الإصدار ، رخصة استخدام البرنامج .
- وجود اسم المستخدم وكلمة المرور للدخول على البرنامج .
- أن يوضح البرنامج فترة البيانات المتوفرة على قواعد البيانات .
- أن تظهر عند فتح التطبيق مكونات البرنامج مثل ( يومية مبيعات ، يومية مشتريات ، مخازن ، حسابات عامة ، نقدية ، أصول ، أجور... إلخ ) .

ب- مكونات البرنامج :

- يجب أن تكون التطبيقات مترابطة إلكترونياً وترحل آلياً فيما بينها مثل ترحيل قيم المبيعات من مكون فواتير المبيعات ( يومية المبيعات ) إلى حسابات المبيعات ( بالحسابات العامة ) وترحل الكميات إلى كرت الصنف .





الرقم: ٤٩١

التاريخ:

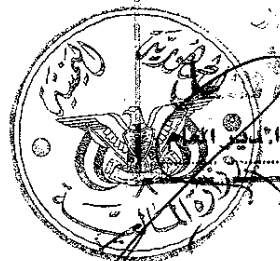
الموافق: ٢٠١٧/٤/٢٣

- أن يكون هناك ملف رئيسي بقواعد البيانات يوضح اكواد ونسبة ضريبة المبيعات طبقاً لقانون الضريبة العامة على المبيعات وربطها بالأصناف بالإضافة إلى اكواد ونسب الضريبة وفقاً لنظام الخصم والإضافة تحت حساب ضرائب الدخل.
- أن يكون هناك ملفات رئيسية بقواعد البيانات توضح اكواد الموردين و اكواد العملاء و اكواد حركة المخزون و اكواد الأصناف و اكواد الأصول ورقم التسجيل في الضريبة العامة على المبيعات إن وجدت والرقم الضريبي وذلك بالنسبة للمشتريات والمصروفات .
- وفي كل الأحوال يجب أن يكون التعديل على الملفات الرئيسية بقواعد البيانات موثق مستندياً من المدير المسئول ويبين أسباب التعديل ولا يسمح بالدخول عليه إلا للمسئول عن التعديل فقط
- أن تكون جميع مكونات برنامج الحسابات الآلية متفقة مع معايير المحاسبة الدولية والقوانين الضريبية النافذة وفي حالة الاختلاف يجب على المدير المالي بالمنشأة الإفصاح عن ذلك وكيفية معالجتها بالقوائم المالية للمنشأة .

#### ت- ترحيل البيانات :

ويجب أن يشتمل ذلك على الآتي :

- أن يتم ترحيل البيانات المتعلقة بالعمليات المالية خلال مدة لا تزيد على يوم واحد من تاريخ الإدخال .
- أن يكون الترحيل نهائياً وعدم وجود خاصية إلغاء الترحيل وكذا عدم قيام الشركة المنتجة للبرنامج بفسك الترحيل . ويتم إجراء التعديل بعمل تسوية في شكل قيد عكسي أو اشعار مدين أو دائن على نظام الحسابات الآلية .
- في حال تعمد المنشأة إلغاء الترحيل يجب أن يتضمن البرنامج تقرير خاص يوضح المقارنة بين ما قبل إلغاء الترحيل وبعده وإعداد تقرير منفصل بذلك يتضمن عدد مرات إلغاء الترحيل وما تم تعديله على أن يقوم المدير المالي أو المراجع الداخلي بطباعة التقرير وتوثيقه لكل حالة على حدة وأن يبدي المراجع الخارجي للمنشأة رأيه في ذلك وتلتزم المنشأة بموافاة مصلحة الضرائب بالتقرير الموثق عند الطلب لإبداء الرأي فيه .







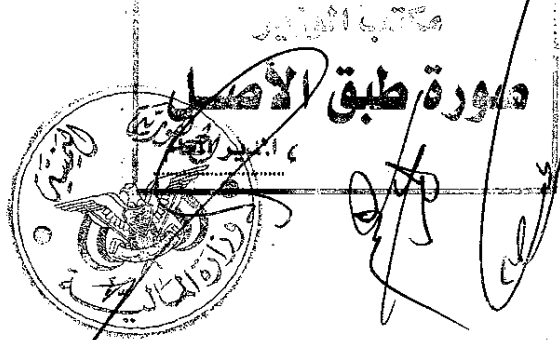
# الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

## ث- الإفصاح :

- على المدير المسئول بالمنشأة الإفصاح بتقرير سنوي موثق عن صلاحية وكفاءة الرقابة الداخلية بدرجة معقولة عن استخدام نظام الحسابات الآتية .
- الإفصاح عن أي خلل حدث في إجراءات الرقابة أثناء التشغيل وأثر ذلك على النواحي المحاسبية والضريبية ، على أن يقوم المراجع الخارجي باختبار المصادقية وأن يذكر ذلك ضمن تقريره مع ضرورة قيام المنشأة بموافاة مصلحة الضرائب بذلك التقرير عند الطلب .
- يجب على المنشأة المستخدمة لأنظمة الحسابات الآتية الإفصاح والتعاون التام مع المراجعين الخارجيين ومصلحة الضرائب بخصوص التحقق من صحة الحسابات الآتية من حيث مكوناتها المختلفة والبيانات المستخدمة وإجراءات الرقابة عليها .
- الإفصاح عن السياسات المالية والمحاسبية المتبعة مثل : سياسة تقييم المخزون أو التكاليف ... وعدم إجراء أي تعديل عليها إلا من خلال إجراء موثق من قبل الإدارة العليا للمنشأة وضرورة إبلاغ مصلحة الضرائب بذلك .

## ج- التقارير :

- يجب التحديد الدقيق لمنح صلاحيات الحصول على المخرجات ( التقارير ) على أشخاص معينة .
- أن تحتوي كافة التقارير في أول صفحة على البيانات الآتية :
- اسم المنشأة ، العنوان ، تاريخ استخراج التقرير ، الفترة المالية .
- أن تحتوي كل صفحة من التقرير على رقم الصفحة ، إجمالي عدد الصفحات وفي آخر صفحة الإشارة إلى نهاية التقرير .
- إمكانية إصدار إقرار الضريبة العامة على المبيعات بصورة آتية من برنامج الحسابات يحتوي على جميع بيانات الإقرار .





الرقم : ٤٩١

التاريخ :

الموافق : ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٠

## 2- الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة :

تمثل اليومية العامة أهمية بالغة في الحسابات العامة كونها العمود الفقري لأي نظام محاسبي ويجب أن تضمن عملية الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة تحقيق درجة معقولة من سلامة وانتظام النظام المحاسبي الآلي لكي تتسم القوائم المالية بخصائص القابلية للفهم والملائمة والمصدقية والقابلية للمقارنة وتوافقها مع القوانين الضريبية النافذة و معايير المحاسبة الدولية .

ولذلك يجب توفر الآتي :

- أ- التكويد : من خلال وجود دليل حسابات شجري يتضمن تكويد الحسابات الرئيسية والحسابات الفرعية لها وتحديد أكواد اليوميات .
- ب- التمييز : بحيث يجب أن تظهر قواعد البيانات على سبيل المثال :
  - طريقة الترحيل آلياً عبر إنشاء القيد تلقائياً من خلال تطبيقات المبيعات أو المشتريات أو ترحيل يدوي بحيث تم انشاؤه بتطبيقات الحسابات العامة .
  - في حالة استخدام عمله اجنبية يجب أن يكون بالنظام إمكانية التحويل إلى الريال اليمني ( وفقاً للسعر الرسمي - سعر السوق ) .
  - التمييز في حسابات استاذ المشتريات بين المحلي والمستورد .
  - تمييز فرعي لمستندات التكاليف و المصروفات لتوضيح مؤيد أو غير مؤيد مستندياً .
  - يجب أن ينشأ تفصيل ملاتم لحساب استاذ كل اصل ثابت سواءً جديد أو قديم يتضمن كافة البيانات في سجل مراقبة الأصول .
- ج- إنشاء وترحيل قيود اليومية : ويتمثل ذلك في الآتي :
  - أن يتم إدخال القيود لجميع العمليات حسب الترتيب الزمني لحدوثها وإن تكون قيود اليومية بمسلسل منتظم ومؤيدة بالمستندات .
  - عدم سماح النظام بحذف القيود المرحلة أو إلغائها من النظام ويسمح بالتصحيح فقط من خلال قيد عكسي أو قيود التسوية بالنظام .
  - إلا يسمح البرنامج بترحيل قيود غير متزنة بحيث يجب أن يكون إجمالي قيمة الجانب المدين مساوية لإجمالي قيمة الجانب الدائن وذلك لكل قيد يومية .

مؤيد تطبيق  
R/A

22-10



د- الترابط مع الأنظمة الفرعية الأخرى: بحيث يضمن ذلك الآتي:

- ترابط الأنظمة الفرعية مثل ( مبيعات - مشتريات - مخازن - أصول - نقدية ) مع نظام الحسابات العامة وبحيث يتم الترحيل اليأ ومباشرة فيما بينها دون الحاجة لإعادة إدخال القيود مرة أخرى .
- يجب أن تتطابق إجماليات قيمة الحسابات الفرعية مع إجماليات قيمة الحساب الرئيسي وعلى سبيل المثال تطابق الحسابات الفرعية للبنوك مع أجمالي حساب البنوك .

هـ- الإفصاح:

- يجب أن يكون إنشاء أو تعديل الأعدادات الأساسية للنظام الآلي مثل: ( تحديد كود العملة - سعر التحويل - اكواد الحسابات - اكواد الأصول ) بناءً على توثيق من المدير المسئول وأن تفصح المنشأة عن أي تعديلات وأسبابها .
- الإفصاح عن سلامة نظام اليومية العامة وأي تعديلات أجريت على الحسابات أو أي اختلالات ظهرت عليها تتعارض مع القوانين الضريبية النافذة ومعايير المحاسبة الدولية على أن يكون ذلك موثق من المدير المسئول بالمنشأة وكذا المحاسب القانوني .

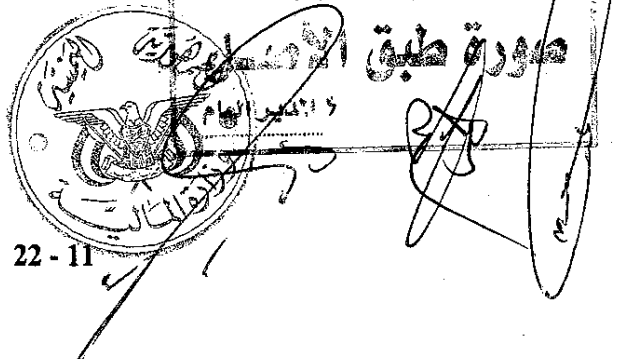
و- الترصيد: يجب أن يوضح البرنامج مايلي:

- أرصدة أول المدة وطبيعتها مدين أو دائن .
- الحركات خلال الفترة وطبيعتها مدين أو دائن .
- أرصدة آخر المدة وطبيعتها مدين أو دائن .
- كتابة وصف ملائم لكل قيد يومية .
- أن تكون الأرصدة الافتتاحية للفترة المالية مساوية للأرصدة الختامية للفترة السابقة على النظام المستخدم .

ز- التقارير:

- ضرورة توافر تقارير كافية مصممة بالبرنامج .
- أن يتمتع البرنامج بمرونة في استخراج التقارير .
- أن يصدر البرنامج جميع التقارير في شكل ملفات - ACCESS )

تتبعاً EXCEL-PDF... (إنج) .





# الجمهورية اليمنية وزارة المالية

الرقم : ٤٩١  
التاريخ :  
الموافق : ٢٤ - ١٢ / ١٤٣٤ هـ

من أهم التقارير المطلوبة في اليومية العامة : على سبيل المثال :

- ميزان المراجعة عن فترة معينة يوضح ( أرصدة أول وآخر المدة - حركات الفترة وطبيعتها مدين أو دائن لكافة الحسابات ) .
- تقارير بالحسابات الختامية ( الميزانية . قائمة الدخل - التدفقات النقدية .... الخ )
- تقرير بتفاصيل قيود اليومية خلال الفترة يوضح ( رقم القيد - تاريخ القيد - رقم الحساب . اسم الحساب - قيمة الحركة مدين أو دائن - وصف القيد - طريقة الترحيل ..... الخ )
- تقرير بحركة حساب أو حسابات استاذ معينة خلال الفترة يوضح ( رقم القيد تاريخه - رقم الحساب - اسم الحساب - قيمة الحركة مدين أو دائن - وصف للقيد - طريقة الترحيل )

### 3- الرقابة على تطبيقات المبيعات :

ينبغي أن تحقق الرقابة على تطبيقات المبيعات التأكد من صحة وواقعية البيانات المالية كأحد أجزاء نظم المعلومات المحاسبية الآلية وأن نظام المبيعات لا يتضمن نقاط ضعف تؤدي إلى تضليل القوائم المالية ونتائج الاعمال وتؤثر على عملية التمثيل الصحيح للضريبة وفيما يلي أهم بنود الرقابة على تطبيقات المبيعات :

#### أ- الصلاحيات:

- الفصل بين مهام موظفي المبيعات بحيث لا يسمح النظام لمستخدم واحد بتلقي أوامر البيع وتسجيل المبيعات وتلقي المدفوعات .
- لا بد من وجود صلاحيات لكل مستخدم تتيح له إمكانية ( إدخال . تعديل - إلغاء - مشاهدة - طباعة ... الخ ) .

#### ب- تكامل وترابط البيانات :

- لا يقبل النظام إصدار أو ترحيل أي فاتورة بيع غير مكتملة البيانات .  
مثال : إلا يسمح نظام فواتير المبيعات بإصدار أو ترحيل فاتورة مبيعات لا تحتوي على البيانات الأساسية للفاتورة مثل : ( رقم الفاتورة . تاريخ الفاتورة . اسم العميل . الرقم الضريبي ورقم التسجيل ، اسم الصنف . الكمية . القيمة . الضريبة ) .
- عدم قبول نظام فواتير البيع إصدار فاتورة بيع لأصناف لا يوجد لها رصيد كامل بالمخازن ويجب أن يكون هناك ترابط بين فواتير البيع والمخازن . بحيث يقوم النظام بالتحقق من مدى وجود رصيد بالمخازن ليغطي الكمية المباعة



صورة طبق الأصل

*(Handwritten signature)*



# الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ٢٠١٨/٤/٣

على فواتير المبيعات . وفي حالة عدم وجود رصيد كافي بالمخزن لا يسمح النظام بإصدار فاتورة البيع .

● يجب الا يقبل نظام المبيعات إدخال فواتير لعملاء أو أصناف أو نسب ضريبية غير التي تم تكيدها مسبقاً على الملف الرئيسي للنظام ( master file ) وهذا الملف يحتوي على كافة البيانات الأساسية التي يحتاجها النظام عند القيام بعملية معالجة البيانات مثل ( نسب الضريبة - أكواد الأصناف - أكواد العملاء - أكواد الحسابات - أكواد الأصول ) لذا يجب عدم قبول نظام المبيعات

● لأي بيانات اساسية غير التي تم تكيدها مسبقاً على النظام لتفادي أخطاء عمليات إدخال البيانات .

● أن يكون هناك ربط بين إشعار مردودات المبيعات مع فاتورة المبيعات الخاصة به وأن يتم ردها بنفس القيمة في تاريخ البيع وليس بسعر البيع الحالي.

## ت- تصنيف وتمييز البيانات :

● الا يقبل النظام كتابة أي حروف نصية أو رموز للخانات الرقمية على الفاتورة كخانات ( التاريخ - الكمية - القيمة - الضريبة ... ) .

● عدم قبول نظام فواتير البيع أي قيم سالبة فيما عدا مردودات المبيعات .

● تصنيف وتمييز المبيعات لأغراض الضريبة إلى ( محلي , صادرات , إعفاءات ) .

## ث- آلية إنشاء البيانات :

● يجب أن يقوم النظام بإنشاء مسلسل فواتير البيع بصورة آلية ولا يسمح النظام بتكرار أرقام فواتير البيع أو إصدار فواتير بمسلسل خارج مسلسل الفواتير .

● يجب أن يتم إنشاء تاريخ الفاتورة تلقائياً من خلال النظام ولا يسمح النظام بإدخال تاريخ سابق أو لاحق للفترة المفتوحة بالنظام .

● يجب أن يقوم النظام باحتساب قيمة المبيعات والضريبة المحملة وإجمالي قيمة الفاتورة آلياً وأن تظهر قيمة ضريبة المبيعات منفصلة عن قيمة المبيعات في الفاتورة .

● عدم سماح النظام بالتعديل على فاتورة البيع أو حذفها بعد تسجيلها ويتم إلغاء الفاتورة بقيد عكسي بالحسابات العامة أو عن طريق الإشعارات على مكون فواتير البيع .

● إتاحة النظام لتسجيل مردودات المبيعات والإشعارات المدينة والدائنة على أن تكون لتلك الإشعارات مسلسل آلي منتظم .



*[Handwritten signature]*

*[Handwritten signature and stamp]*



# الجمهورية العربية السورية وزارة المالية

الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ١٨/٤/٨٧

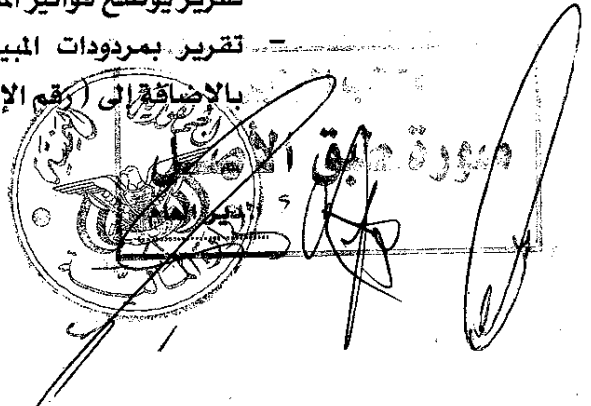
- يجب أن يسمح البرنامج بطباعة أصل الفاتورة مرة واحدة فقط وفي حال طباعة الفاتورة مرة أخرى (صورة) يقوم النظام بتمييزها بإضافة شعار copy على كامل الفاتورة.

## ج- ترحيل البيانات :

- يجب أن يكون هناك ترابط بين نظام فواتير البيع والأنظمة الفرعية الأخرى وأن تتم عملية ترحيل بيانات فواتير البيع بصورة آلية على النحو التالي:
  - ترحل قيم فواتير المبيعات إلى اليومية العامة وحساب أستاذ المبيعات بالحسابات العامة وحسابات العملاء.
  - ترحل قيمة ضريبة المبيعات إلى حساب أستاذ ضريبة المبيعات بالحسابات العامة.
  - ترحل تكلفة المنصرف إلى حسابات تكلفة البضاعة المباعة بالحسابات العامة.
  - تطابق الكميات المنصرفة على فواتير البيع بالمنصرف للبيع بكروت الصنف بالمخزن.
- يجب أن يكون الترحيل على الحسابات العامة وفقاً للضوابط السابق ذكرها في الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة فقرة (ج).
- يجب أن تتم عملية إقفال نظام المبيعات في آخر يوم في السنة المالية بالتزامن مع إقفال نظام المخازن.

## ح- التقارير :

- يجب أن يتمتع البرنامج بمرونة في أنواع التقارير وأن يكون الحد الأدنى للتقارير المتاحة على النظام كالتالي:
  - تقرير فواتير البيع ويحتوي على (رقم الفاتورة - تاريخ الفاتورة - الرقم الضريبي ورقم التسجيل - كود العميل - اسم العميل - كود الصنف - اسم الصنف - الكمية - سعر بيع الوحدة - قيمة الفاتورة - الخصومات - صافي قيمة البيع - نسبة ضريبة المبيعات - الضريبة المحملة - ضريبة نظام الخصم تحت الحساب).
  - تقرير يوضح فواتير المبيعات الملقاة.
  - تقرير بمردودات المبيعات ويتضمن نفس محتوى تقرير فواتير البيع بالإضافة إلى (رقم الإشعار - تاريخ الإشعار).





الرقم : ٤٩١  
التاريخ :  
الموافق : ٢٠١٨/١٢/٢٢

- البرنامج المستخدم يجب أن يوفر جميع البيانات المطلوبة بالإقرارات الضريبية بصورة آلية . ويعتبر عمل الإقرارات الضريبية آلياً ميزة إضافية توفر قدر أكبر من المصداقية للإقرار .
- أن يتيح البرنامج استخراج جميع التقارير في شكل قواعد بيانات بصورة ( ACCESS - EXCEL - PDF ) .

#### 4- الرقابة على تطبيقات المشتريات :

يجب وضع ضوابط لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن نظام المشتريات لا يتضمن نقاط ضعف تؤدي إلى تضليل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال وتؤثر على عملية التمثيل الصحيح للضريبة ، وفيما يلي أهم ضوابط الرقابة على تطبيقات المشتريات .

##### أ- تكامل وترابط البيانات :

- يرتبط مكون المشتريات ارتباطاً مباشراً مع نظام الحسابات العامة والمخازن والمدفوعات والمقاولات وكافة البرامج الأخرى .
- الربط بين أوامر الشراء والإ اعتمادات المستندية وبين المدفوعات النقدية والشيكات .
- تسجيل سند مردودات المشتريات وربطه بفاتورة المشتريات وتسجيل سبب الرد وما يترتب على ذلك من قيود يومية وسند إضافة إلى المخازن .
- لا يتم تسجيل طلب شراء بدون وجود أمر شراء مسلسل على النظام .
- ربط كميات الأصناف بفاتورة المشتريات بالوارد إلى المخازن .
- ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ( نظام الخصم والإضافة ) والضريبة العامة على المبيعات بحسابات اليومية العامة .
- لا يقبل النظام إصدار أو ترحيل أي فاتورة مشتريات غير مكتملة البيانات .
- أن يكون هناك ربط بين مردودات المشتريات مع فاتورة المشتريات الخاصة بها وأن يتم ردها بنفس القيمة في تاريخ الشراء .

##### ب- تصنيف وتمييز البيانات :

- يجب أن يحتوى النظام على نموذج إدخال لفاتورة مشتريات يحتوى على كافة بيانات الفاتورة الضريبية التي نص عليها قانون الضريبة العامة على المبيعات .
- تسجيل مشتريات كل صنف داخل الفاتورة حسب نسبة ضريبة المبيعات الخاصة به .



صورة طبق الاصل  
الخاتمة



# الجمهورية الفلسطينية وزارة المالية

الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ٣٠/١٢/٢٠١٨

- يجب إدخال بيانات المخازن (رقم وتاريخ اذن الإضافة) إلى فاتورة المشتريات.
- الا يقبل النظام كتابة حروف نصية أو رموز للمخانات الرقمية على الفاتورة كخانات (التاريخ . الكمية . القيمة . الضريبة).
- عدم قبول نظام فواتير مشتريات أي قيم سالبة فيما عدا مردودات المشتريات .
- إمكانية التحويل بين العبوات في حالة اختلاف وحدة البيع أو التصنيع عن وحدة الإضافة للمخازن مثلاً : من كرتون إلى عبوة .
- ضرورة وجود ملف بقائمة الموردين المعتمدين تجنباً لإضافة موردين وهميين ورفض إدخال عمليات لموردين ليس لهم حسابات .

## ج - ترحيل البيانات :

- يجب أن يكون هناك ترابط بين نظام فواتير المشتريات والأنظمة الفرعية الأخرى وأن تتم عملية ترحيل بيانات فواتير المشتريات بصورة آلية على النحو التالي :

- ترحل قيم فواتير المشتريات إلى اليومية العامة وحساب أستاذ المشتريات بالحسابات العامة وحسابات الموردين .
- ترحل قيمة ضريبة المبيعات إلى حساب أستاذ ضريبة المبيعات بالحسابات العامة .
- تطابق الكميات الواردة على فواتير المشتريات بالوارد من المشتريات بكروت الصنف بالمخزن .
- يجب أن يتم إقفال نظام المشتريات عند إقفال السنة المالية .
- يجب أن يكون الترحيل على الحسابات العامة وفقاً للضوابط السابق ذكرها في الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة فقرة (ج) .

## د- التقارير :

أن يتمتع البرنامج بمرونة في أنواع التقارير وأن يكون الحد الأدنى لبيانات التقارير المتاحة على النظام كالتالي :

- تقرير يوضح فواتير المشتريات يتضمن (نوع المشتريات- تاريخ الفاتورة - رقم الفاتورة- الرقم الضريبي ورقم التسجيل - كود المورد - أسم المورد - كود الصنف - أسم الصنف - الوحدة - كمية - سعر العملة - خصم - ضائفة قيمة المشتريات - نسبة ضريبة المبيعات - قيمة الضريبة - ضريبة نظام الخصم والإضافة تحت حساب ضرائب الدخل) .



مكتب الوزير  
مسودة طبق  
2018/12/30





الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ٢٠١٨/١٢/٢٧

- تقرير يوضح إشعارات مردودات المشتريات يحتوي على نفس بيانات تقرير فواتير المشتريات بالإضافة إلى (رقم الإشعار - تاريخ الإشعار).
- أن يتيح البرنامج استخراج جميع التقارير في شكل قواعد بيانات مثل صيغة ( ACCESS - EXCEL - PDF ) .... إلخ .

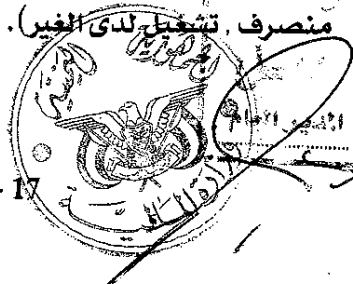
#### 5- الرقابة على تطبيقات المخازن:

يجب وضع ضوابط لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن نظام المخازن لا يتضمن نقاط ضعف تؤدي إلى تضليل القوائم المالية وتؤثر على عملية التمثيل الصحيح للضريبة حيث يعتبر تحديد مقدار التكلفة التي تثبت كأصل وترحل من فترة إلى أخرى حتى يتم تحقيق الإيراد المقابل هي القضية الأساسية في المعالجة المحاسبية للمخزون .  
ويجب تطبيق الضوابط التالي ذكرها على كافة أنواع المخزون سواء كان :

- محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة .
- في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع .
- في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات .

#### أ- التكويد:

- يجب أن يوجد دليل لأكواد المخازن بالمنشأة ويرتبط به دليل آخر لأكواد الأصناف . على سبيل المثال :
- أكواد مخازن الخامات ويرتبط به أكواد أصناف الخامات .
- أكواد مخازن التعبئة والتغليف ويرتبط به أكواد أصناف التعبئة والتغليف .
- أكواد مخازن الإنتاج التام ويرتبط به أكواد أصناف الإنتاج التام .
- أكواد مخازن قطع الغيار ويرتبط به أكواد أصناف قطع الغيار .
- يجب أن توضح ملفات التعريف للأصناف نسبة الضريبة العامة على المبيعات لهذا الصنف أو الإعضاء منها .
- ثبات التكويد خلال الفترة .
- يجب أن يتوفر دليل لأكواد الحركات المخزنية المختلفة ( الوارد والمنصرف ) وعلى سبيل المثال : حركات الوارد ( وارد مشتريات , وارد محول , وارد إنتاج تام , مردودات مبيعات , تسويات واردة , وارد تشغيل للغير ) وحركات المنصرف ( مبيعات , صرف عينات , تسويات منصرفة , مردودات مشتريات , تشغيل منصرف , تشغيل لدى الغير ) .





# الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ١٤/١١/٢٠١١ م

## ب- إصدار أذون المخازن :

- يجب أن يكون هناك مسلسل أرقام لكل نوع من أذون المخازن ( بمعنى لكل نوع حركة مخزنية ) .
- أن يتم ظهور رقم الأذن المخزني تلقائياً وبصورة مسلسلة آلية بواسطة البرنامج دون تدخل يدوي .
- أن يتم إصدار الأذون تلقائياً بواسطة البرنامج طبقاً للدورة المستنديه على سبيل المثال :
  - أمر البيع يؤدي لإصدار أذن صرف مبيعات .
  - أمر الشراء يؤدي لإصدار أذن وارد مشتريات .
- أن يكون تاريخ الإذن هو تاريخ النظام
- ضرورة وجود ترابط بين بعض أنواع الأذون... مثلاً لا يتم إصدار إذن مردودات مبيعات إلا بعد ربطه بإذن صرف مبيعات سابق لكي يتم الرجوع إليه بنفس التكلفة .

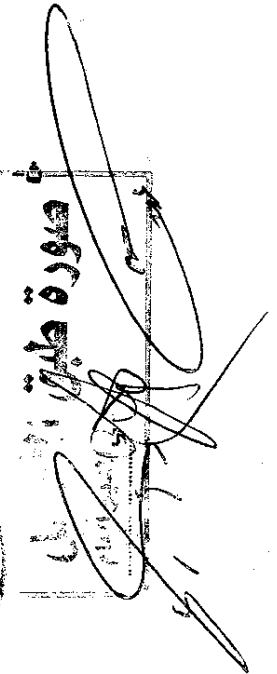
## ت- الإفصاح :

### ويتضمن الآتي :

- الإفصاح عن طريقة تسعير المنصرف من المخازن مثل: الوارد أولاً يصرف أولاً . المتوسط المتحرك ... إلخ .
- الإفصاح عن عناصر التكلفة المستخدمة في تسعير المخزون . مثل : سعر الشراء ، تكلفة النقل الداخلي ... إلخ .
- الإفصاح عن أرقام حسابات الأستاذ التي يتم الترحيل لها بموجب الحركات المخزنية المختلفة .
- الإفصاح عند حدوث تغيير في التكويد قبل بداية الفترة الجديدة .

## ث- ترصيد الأصناف :

- يجب أن تكون الأرصدة الافتتاحية للمخازن مساوية للأرصدة الختامية للمخازن للفترة السابقة .
- أن يتم إقفال نظام المخازن في آخريوم من الفترة المالية وألا يتم إصدار أي أذن مخزنيه بعد ذلك إلا لأغراض التسويات الجردية بناءً على محاضر الجرد الفعلي للمخازن و لفترة محددة بعد نهاية السنة المالية .
- يجب أن يتم حساب الرصيد لكل صنف أولاً بأول والا يسمح البرنامج بصرف أصناف ليس لها رصيد وكذلك لا يسمح بظهور رصيد سالب في أي وقت .
- يجب أن تتطابق حركات التحويلات ( الوارد - المنصرف ) بين المخازن .





الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ١٤/٢ / ٢٠١٨ م

ج- التقارير:

يجب أن توضح التقارير ما يلي:

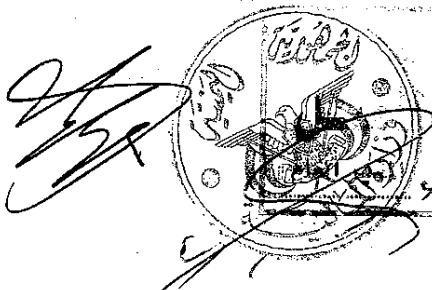
- تقارير بالانحرافات .... على سبيل المثال: أوامر بيع ليس لها صرف، الأصناف غير المطابقة للجرد الفعلي.
- تقرير تفصيلي بحركات المخازن (إنتاج تام، خامات ...) يتضمن (رقم الإذن - رقم المستند - التاريخ - نوع الحركة - كود الصنف - اسم الصنف - الوحدة - الكمية - التكلفة - إجمالي التكلفة - كود المخزن - اسم المخزن).
- تقرير مجمع لحركات المخازن (إنتاج تام، خامات ...) يتضمن كود الصنف - اسم الصنف - الوحدة - رصيد أول المدة - (كمية وتكلفة) - حركات الوارد لكل نوع (كمية وتكلفة) - حركات المنصرف لكل نوع (كمية وتكلفة) - رصيد آخر المدة (كمية وتكلفة).
- أن يتيح البرنامج استخراج جميع التقارير في شكل قواعد بيانات مثل صيغة (ACCSESS - EXCEL - PDF) ... إلخ.

6- الرقابة على تطبيقات الأصول الثابتة:

تعتبر إدارة الأصول والموجودات من مجالات الإدارة المالية الرئيسية وبالتالي يجب التأكد من أن النظام الآلي لإدارة أصول المنشأة مترابط مع الدورة المحاسبية الآلية ويعمل بشكل صحيح لضمان منع المخالفات وسوء استخدام الموارد والالتزام بالتطبيق نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية.

وعلى ذلك يتعين أن يحتوي تطبيق إدارة الأصول أهم الضوابط الآتية:

- ❖ التكويد: من خلال وجود دليل شجري للأصول حسب تقسيماتها إلى مستويات وفئات رئيسية وفرعية ومجموعات.
- ❖ الصلاحيات: بحيث أن الموظف المختص بسجل الأصول والموجودات:
  - لا يمكنه الوصول إلى النظام الآلي والتعديل فيه.
  - لا يجب أن يشارك في أعمال الجرد المادي للأصول.
  - الفصل بين موظف استلام الأصول وبين عملية صرف القيمة.
- ❖ سجل الأصول والموجودات: هو عبارة عن قاعدة بيانات الأصول الثابتة: والذي يجب أن يحتوي كحد أدنى على المعلومات الآتية:
  - سجل على مستوى كل أصل يتم حيازته.
  - المواصفات الكاملة للأصل.





الرقم : ٤٩١

التاريخ :

الموافق : ٢٠١٨ / ١٢ / ٢٢

- الرقم التسلسلي للأصل داخل السجل ويمنح اليأ .
- موقع الأصل ( إدارة عامة - فرع ) .
- الشخص المسئول عن الأصل .
- تاريخ حيازة / اقتناء الأصل .
- تكلفة الاقتناء
- نوع الأصل (مملوك - مستأجر) والمستأجر (تمويلي - تشغيلي) .
- حالة الأصل (متوفر - مستبعد) .
- اسم وكود المورد .
- قيمة الاهلاك التراكمي .
- نسبة الإهلاك - قيمة مصروف الأهلاك - صافي القيمة الدفترية .

❖ تحديث سجل الأصول / الموجودات :

بحيث يتعين على مراقب الأصول بالمنشأة تحديث سجل الاصول والموجودات ( قاعدة بيانات الأصول ) عند البدء باستخدام الأصل أو استبعاده نتيجة التلف أو أي تصرف في الملكية مثل البيع أو التنازل وكذا عند اهلاك الأصل ومعدلات الإهلاك وكل ما يدخل على الأصل من تجديدات وتحسينات وإضافات سواء كانت للتطوير أو إطالة العمر الإنتاجي .

❖ التصرف في ملكية الأصل :

يجب أن تتضمن استمارة التصرف في ملكية الأصل البيانات المدونة في سجل الأصول وأهمها :

- سبب التصرف في الملكية ( بيع - هبة - تنازل ) .
- رقم بطاقة الأصل - الرقم التسلسلي .
- وصف الأصل - حالة الأصل .
- تاريخ وتكلفة الحيازة .
- قيمة الأصل حالياً في السوق .
- صافي القيمة الدفترية .

❖ متطلبات الصيانة : يجب أن يفرق النظام الآلي :

بين صيانة الأصل الثابت للمحافظة عليه وبين الصيانة لزيادة قدرته الانتاجية بحيث أن نفقات الصيانة الوقائية سوف تحمل على قائمة الدخل لنفس السنه أما تكاليف زيادة القدرة الانتاجية فأنها ترسمل على مدى العمر المتبقي للأصل .





الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ١٢ / ١١ / ٢٠٠٨ م

❖ متطلبات إهلاك الأصول الثابتة ضريبياً :

- ينبغي أن يتضمن نظام إدارة الأصول الثابتة أسس وقواعد احتساب الإهلاك للأغراض الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل النافذ ومن أهمها :
- اعتماد التكلفة التاريخية للأصول الثابتة كأساس لاحتساب الإهلاك ويندرج ضمن ذلك جميع النفقات التي أنفقت على الأصل حتى يصبح صالحاً للاستخدام .
- طريقة القسط الثابت هي القاعدة المعتمدة لاحتساب الإهلاك .
- الأصول الثابتة الجديدة التي لم تستخدم بعد أو الأصول المتوقفة عن العمل لا يحسب لها قسط اهلاك .
- يراعى في احتساب الإهلاك أن يتم على أساس مفردات الأصول الثابتة كأعلى على حدة حسب تصنيفها في سجل مراقبة الأصول الثابتة .
- لا تخضع قيمة الأرض للإهلاك وكذا الأعمال الفنية والتذكارية والمجوهرات وأي أصول أخرى غير قابلة للإهلاك بطبيعتها .
- يجب ألا يزيد مجموع ما يخصم للإهلاك والتلف عن الكلفة الأصلية .
- يضاف الإهلاك السنوي لكل سنة إلى مجمع الإهلاك لكل أصل من الأصول .
- لا يتم احتساب اهلاك للأصول غير الملموسة التي ليس لها كلفة مالية سواء تم انشائها بمعرفة المنشأه دون تكاليف أو حصلت عليها من الغير دون مقابل مالي .
- مراعاة الشروط الواردة بقانون ضرائب الدخل لخصم الإهلاك بواسطة المستأجر بموجب عقد تأجير تمويلي .
- مراعاة الضوابط القانونية الخاصة بالإهلاك الإضافي المعجل .
- لا يجوز تجاوز نسب الأهلاك الواردة بالقانون لأغراض احتساب الضريبة .
- يتم احتساب أقساط الإهلاك للأصول المؤجرة للغير كما لو كانت بحوزة المنشأة وينفص نسب الإهلاك الواردة بالقانون .

التقارير :

يجب أن يتميز البرنامج بمرونة في استخراج التقارير على أن يكون من أهمها تقرير

عن :

- الأصول ( المملوكة - المستأجرة - المؤجرة )
- الأصول التي تم تشغيلها والمتوقفة عن العمل .
- الأصول ( المستعبدة - المخردة ) .
- مبيعات الأصول .
- إهلاك الأصول .





# الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

الرقم: ٤٩١

التاريخ:

الموافق: ١٤٢٠/١٢/٢٧

- انتقال الأصول - العهد .
- مواقع الأصول .
- نفقات الصيانة .
- بيانات الأصول .
- قوائم جرد الأصول .
- فوارق الجرد .
- بطاقة الأصل .

➤ أن يتيح البرنامج استخراج جميع التقارير في شكل قواعد بيانات بصورة ( ACCESS - EXCEL - PDF ... الخ ) .

مادة (5) :

على جميع الجهات المتخصصة في اعداد وتصميم وبيع نظم وبرامج الحسابات الآلية وكذا سائر المكلفين المستخدمين لتلك الأنظمة سرعة مراجعة وتكييف أنظمة الحسابات الآلية بما يتفق مع المتطلبات والضوابط والاسس الواردة في هذا القرار خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ سريان هذا القرار .

مادة (6) :

تعد النماذج المرفقة وعددها ( 2 ) جزء لا يتجزأ من هذا القرار وتقرأ معه .

مادة (7) :

تطبق على مستخدمي ومعدّي الأنظمة المحاسبية الآلية الغرامات والعقوبات الواردة بالقوانين الضريبية النافذة في حالة ارتكاب مخالفات أو عدم الالتزام بالعمل بمقتضيات هذا القرار

مادة (8) :

على رئيس مصلحة الضرائب إصدار التعليمات والنماذج المتعلقة بتنفيذ هذا القرار .

مادة (9) :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صورة طبق الأصل صدر بديوان عام وزارة المالية

التاريخ: / / 1440 هـ

الموافق: / / 2018 م

نائب رئيس الوزراء وزير المالية

د. حسين عبدالله مقبولي



# الجمهورية العربية السورية وزارة المالية

الرقم :  
التاريخ :  
الموافق :

## ( شهادة صادرة عن الجهة المعدة للنظام المحاسبي الآلي )

### الأخوة / مصلحة الضرائب

- استناداً لأحكام المادة رقم ( 90 ) من قانون ضرائب الدخل رقم ( 17 ) لسنة 2010م والمادة رقم ( 111 ) من لائحته التنفيذية وإلى أحكام المواد رقم ( 27 - 28 - 29 ) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ( 19 ) لسنة 2001م وتعديلاته .

- وتنفيذاً لقرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية رقم ( ) لسنة 2018م بشأن متطلبات الرقابة الداخلية وأسس اعتماد نظم الحسابات الآلية للأغراض الضريبية.

تشهد شركة ..... الرقم الضريبي / .....

بأن النظام المحاسبي الآلي ( يذكر اسم النظام ) / .....

المستخدم لدى المكلف / ..... الرقم الضريبي / .....

هو نظام معد من قبلنا بتاريخ / ..... ومسلم للمكلف بتاريخ / .....

ونشهد تحت طائلة المسؤولية القانونية - بأن هذا النظام والبرامج المستخدمة في تنظيم السجلات والمستندات

والبيانات المالية ينسجم مع القوانين واللوائح الضريبية النافذة ويتفق مع متطلبات الرقابة الداخلية وأسس

اعتماد نظم الحسابات الآلية الواردة بقرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية رقم ( ) لسنة 2018م .

كما نشهد بأننا الجهة الوحيدة المسؤولة عن إدارة قواعد البيانات الخاصة بذلك النظام .

وتقبلوا خالص تحياتنا،

اسم الجهة المعدة للنظام / .....

التوقيع : .....

التاريخ : .....

الختم : .....



# الجمهورية العربية السورية وزارة المالية

الرقم :  
التاريخ :  
الموافق :

## تعهد صادر عن المكلف المستخدم للنظام المحاسبي الآلي

### الأخوة / مصلحة الضرائب

- استناداً لأحكام المادة رقم ( 90 ) من قانون ضرائب الدخل رقم ( 17 ) لسنة 2010م والمادة رقم ( 111 ) من لائحته التنفيذية.
  - وإلى أحكام المواد رقم ( 27 - 28 - 29 ) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ( 19 ) لسنة 2001م وتعديلاته .
  - وتنفيذاً لقرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية رقم ( ) لسنة 2018م بشأن متطلبات الرقابة الداخلية وأسس اعتماد نظم الحسابات الآلية للأغراض الضريبية.
- أنا المكلف / ..... الرقم الضريبي / .....  
نود الإحاطة بأننا نستخدم النظام المحاسبي / الآلي (يذكر اسم النظام) / .....  
منذ تاريخ / ..... وهو معد من قبل / ..... الرقم الضريبي / .....  
ونتعهد تحت طائلة المسؤولية القانونية - بأن هذا النظام والبرامج المستخدمة في تنظيم السجلات والمستندات والبيانات المالية ينسجم مع القوانين واللوائح الضريبية النافذة ويتفق مع متطلبات الرقابة الداخلية وأسس اعتماد نظم الحسابات الآلية الواردة بقرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية رقم ( ) لسنة 2018م .  
كما نتعهد بعدم إجراء أي تعديل على النظام أو البرامج المستخدمة سواءً من قبلنا أو من قبل الموظفين لدينا أو من أي جهة أخرى إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من مصلحة الضرائب .

وتقبلوا خالص تحياتنا،،

اسم المكلف / .....  
التوقيع : .....  
التاريخ : .....  
الختم : .....